الفصل الأول

المقدمة

١,١ تمهيد

يعتبر التعليم أحد اللبنات والحقوق الأساسية لكل إنسان على الأرض، فقد أصبح التعليم وسيلة ضرورة لتنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في معظم المجالات المتنوعة لكل دول العالم، ويعتبر التعليم التقني والمهني نمط أساسي من أنماط التعليم، ويضمن تنمية المهارات والمعارف، ويزود سوق العمل بكفاءات وطنية ذات جودة عالية، كما يشجع على الإبداع والابتكار، ويؤدي إلى بناء الإنسان وخلق المواطن المنتج الذي يساهم في بناء وتنمية المجتمع (الحمادين، ٢٠٢٠).

يلعب التعليم المهني والتقني دوراً هاماً في تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة لتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى الدخل، وتحسين فرص الحصول على العمل، وقد جعلت التطورات في العقود الثلاثة الأخيرة من دور التعليم والتدريب التقني والمهني أكثر حسماً، فالعولمة والتغير التكنولوجي وزيادة المنافسة بسبب تحرير التجارة تستدعي متطلبات المهارات العليا والإنتاجية بين العاملين في مختلف القطاعات، وتشمل تنمية المهارات مجموعة واسعة من المهارات الأساسية (مثل ريادة الأعمال والاتصالات والمهارات المالية والقيادة)، بحيث يتم تجهيز الأفراد للأنشطة الإنتاجية وفرص العمل (حسانين وآخرون، ٢٠١٨).

لوحظ أن التطورات التقنية المتسارعة في النمو الصناعي الكبير خلال السنوات الماضية في الدول المتقدمة قد أوجدت الحاجة إلى المسارعة لمعرفة فاعلية كفاية مخرجات التعليم التقني في تلبية متطلبات سوق العمل (مصطفى، ٢٠٠١).

أصبح من الواضح أن التطورات التي حدثت خلال العقود الماضية مرتبطة ارتباطا مباشرًا بالتعليم، وهذا يتطلب بدوره البحث عن تفعيل دور التعليم التقني والمهني في تلبية متطلبات سوق العمل، كون النمو الكمي لعدد خريجي المدارس المهنية والتقنية غالبًا يكون أقل من فرص العمل التي تتطلب قوى عاملة مؤهلة ومدربة، أيضًا يجب أن تعمل على تحسين المنتج وتخفيض الفاقد من العملية الإنتاجية، كما تعد المدارس المهنية من العوامل المهمة التي تقوم عليها أية نهضة اقتصادية، كونها المسؤولة عن إمداد سوق العمل بالأطر المهنية والتقنية القادرة على التعامل مع أساليب وتنوع الإنتاج من خلال تلبية متطلبات سوق العمل، حيث أصبح الخريجون يواجهون البطالة، و القبول بعمل أدنى من مستوى تحصيلهم العلمي، و بعمل لا يتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم (مصطفى، ٢٠٠١).

بعد البحث والدراسة تبين للباحثة أن التعليم المهني والتقني أخذ مكاناً هامشياً منذ بدء التعليم الرسمي في أواخر القرن الثامن عشر، مروراً بفترة الانتداب البريطاني وحتى عند مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية التي أدركت مدى أهمية التعليم المهني والتقني، حيث قامت باستحداث تخصصات جديدة، وإنشاء المدارس المهنية إلا انه لم يحقق التعليم المهني والتقني التقدم الذي شهده التعليم الأكاديمي.

إن أهم مدخلات التعليم المهني والتقني هو المعلم الذي يتبوأ مكانة مميزة في هذا النوع من التعليم حيث الأدوار والمسؤولية التي تكون على كاهله، فهو الدعامة الأساسية لنجاح عملية التعليم والتعلم، فالمسؤولية متمثلة أيضاً في تشجيع الطلاب للانخراط في التعليم المهني، والترويج له، بزيادة الوعي لدى الطلبة وذويهم لهذا النوع من التعليم لما عاناه خلال تاريخه الطويل من آثار النظرة الاجتماعية المتدنية وانعكاسها على الإقبال عليه (يوسف، ٢٠٠٥).

وبذلك أصبح يلتحق به كل من لم تتح له الفرصة في التعليم الأكاديمي أو من لم يستطع إكمال دراسته الأكاديمية بسبب ضعف تحصيله العلمي، حيث أصبح ينظر له باعتباره نوعاً من التعليم الذي لا

يحتاج إلى مستوى عال من الذكاء والقدرة التحصيلية، وأكد هذا اتجاه الطلبة الكبير إلى التعليم الأكاديمي وتراجع التوجه نحو التعليم المهني. (النملة، ٢٠١٧).

لذلك أعدت هذه الدراسة للوقوف على واقع التعليم المهني والتقني، وكيفية تفعيل دوره في مدارس الضفة الغربية في فلسطين، والسبل التي من شأنها تطويره والترويج له وزيادة وعي الطلبة وذويهم نحوه.

١,٢ خلفية الدراسة

التعليم التقني والمهني هو منظومة تعليمية وتدريبية طموحة متكاملة، ويهدف إلى إيجاد قوى عاملة وطنية تمتلك مهارات تقنية ومهنية وشخصية واحترافية، فهو جوهر في تكوين رأس المال البشري، ويعمل على رفد سوق العمل بالقوى العاملة الوطنية المؤهلة والتي تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية المتنوعة، والركيزة الأساسية للتنمية في المجتمع، ويواكب متطلبات الحاضر والمستقبل (المزروعي، ٢٠١٩).

يعد التعليم التقني مهماً لكل دولة تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة، والمستدامة لمجتمعها ومواطنيها، من أجل اللحاق بمستوى الحضارة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي والاتصالي والتقني، ويحقق تطوير الأفراد لذواتهم، وللفرص المتاحة أمامهم من خلال البرامج التعليمية، التي يخضعون لها، ويطورون مقدراتهم للعمل من أجل تحويل الخبرات والمعلومات إلى معارف ومؤهلات، وتلك البرامج سترفع من مستوى إنتاجية الأفراد، ولذلك جاء التعليم التقني ليسهم في إعداد الكوادر البشرية التي تضم العمال المهرة والمهنيين والفنيين (الكيلاني وحمدان، ٢٠١٧).

ويساهم التعليم المهني والتقني في تخريج أفراد مجهزين بالمهارات والمعرفة اللازمة لسوق العمل المتطور والمتغير باستمرار. فضلًا عن تمكين الشباب من تحقيق استقلال مالي واقتصادي، يُسهم هذا النوع من التعليم في الحد من مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

إن التعليم المهني لا يمكن تجزئته عن النظام التعليمي في شكله الكبير على الإطلاق، فالتعليم المهني في صورته الواسعة هو ذلك النوع من التعليم الذي يجعل فرداً ما قابلا للعمل في مجموعة من المهن أفضل من قابليته للعمل في مجموعة أخرى، وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الأهمية رغم كونه لا يعد الأفراد أهلاً للعمل (الخطيب، ١٩٩٥).

إن الاهتمام بالتعليم التقني أصبح متزايداً على المستوى العالمي بشكل عام، وعلى المستوى المحلي بشكل خاص، وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة للمتغيرات الحياتية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أصبح التعليم التقني مهماً في مواجهة صعوبات المستقبل، ومراعياً لمجريات العلم وتطوراته، إذ إن الطالب هو محور العملية التعليمية ويتم من أجله تصميم الاستراتيجيات التعليمية التي تساعد المؤسسات التعليمية على مواكبة التغيرات المتسارعة للاكتشافات العلمية والتقنية من أجل تعزيز التشاركية بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل (Abu Ghazal، ٢٠١٤).

يساهم التعليم والتدريب المهني في خفض تكاليف العمل والمحافظة على الأجهزة وصيانتها، وتنمية الانتماء، وتحقيق الذات والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية وتحفيز العاملين وإكسابهم القدرة على البحث والتطوير، وزيادة قابلية الاستخدام والترقية بما يساعد على زيادة فرص العمل. كذلك يشكل التعليم المهني والتقني أحد المكونات الرئيسة لتنمية الموارد البشرية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في قطاعات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وفي ظل التطور المعرفي يشكل التعليم المهني والتقني أحد المظاهر الرئيسة للنظام التعليمي في العالم وتأثير ذلك على التنمية المستدامة في المجتمعات.

ويعد التعليم التقني مرحلة من مراحل التعليم العالي الذي يعد عنصراً مهماً للتنمية المستدامة لتحسين اقتصاد الدولة، والذي يوفر دخلاً مناسباً للأفراد العاملين به، كما يساعد في الحفاظ على رأس المال البشري ويرقى بالفرد والمجتمعات، لذا فإن صناع القرار في العديد من البلدان النامية يعدون التعليم التقني والمهني

عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي الذي يحد من الفقر وقد يشكل مخرجاً لها مشكلة البطالة والأزمات الاقتصادية المتعلقة بها (Halabi، ٢٠١٢).

وفي فلسطين استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال المؤسسات التي تعنى بالتعليم التقني والمهني كوزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، النهوض بالعملية التعليمية من خلال سن التشريعات التي تحث على التعليم، فوفرت البنية التحتية والتدريب الخاص بالعملية التعليمية، ووضعت التشريعات التي تؤكد على حق كل مواطن في التعليم بغض النظر عن جنسه أو دينه أو عرقه، وقد هدفت استراتيجية التعليم التقني والمهني في فلسطين إلى العمل على "خلق قوى عاملة في فلسطين تمتاز بقوة المعرفة، وبالكفاءة وبالقدرة وبالدافعية العالية، وبالريادية، وأيضاً بالقدرة على التكيف، وبالإبداع والتميز والإسهام في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تسهيل وتوفير تعليم وتدريب تقني ومهني عالي الجودة، مرتكزاً على الطالب، ومرتبطاً بجميع قطاعات الاقتصاد، وعلى جميع المستويات ولجميع الناس"، وفي ظل ارتفاع ظاهرة البطالة وخاصة في أوساط الخريجين الأكاديميين من ذوي التخصصات النظرية، وفي ظل تغير بيئة العمل الحاضنة للخريجين والحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، والانكماش الاقتصادي في فلسطين أصبح من المهم توافر برامج تعليم تقني تساعد الخريجين على إنشاء مشاريعهم الخاصة لإيجاد فرص جديدة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية الخاصة (الكيلاني وحمدان، ٢٠١٧).

إن التعليم التقني والمهني في فلسطين يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمقتدرة على مواكبة التطورات التكنولوجي والعلمية، ورفد سوق العمل بالخريجين الحاصلين على المهارة والمعرفة التي تؤهلهم للحصول على فرصة أفضل من خريجي التعليم الأكاديمي العالي بسبب أنهم يتلقون ما نسبته (٧٠٪) من التدريب العملي مقارناً بالجانب النظري الذي يسهم بدروه في خفض مستوى البطالة وزيادة الإنتاجية، فالتعليم التقني في فلسطين هو أحد القطاعات المهمة التي توفر رأس المال البشري لسد حاجات مرافق الدولة ومؤسساتها

بالأفراد المقتدرين على تنفيذ خطط التنمية بالدولة من خلال مؤسساتها التعليمية كالكليات والجامعات (Abu Shanab، ٢٠١٥).

رغم أهمية التعليم المهني والتقني، يواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي تؤثر على فاعليته وتأثيره. تشمل تلك التحديات على سبيل المثال:

عدم مواءمة التخصصات والبرامج مع احتياجات السوق :قد تكون هناك اختلافات بين التخصصات والبرامج التي يقدمها التعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل الفعلية. قد يؤدي ذلك إلى عدم تلبية الخريجين لاحتياجات الوظائف المتاحة والقيود التقنية والاقتصادية الحالية.

تحديات التمويل والبنية التحتية :من أجل توفير بيئة تعليمية مناسبة وتطوير برامج تعليمية متطورة، يجب توفير التمويل الكافي والبنية التحتية الملائمة. يتطلب ذلك تخصيص موارد كبيرة لتحسين المرافق التعليمية وتطوير التجهيزات التقنية.

التوجيه الوظيفي والوعي المجتمعي: يمكن أن يؤثر نقص التوجيه الوظيفي والوعي المجتمعي بأهمية التعليم المهني والتقني على قرارات الشباب بشأن مستقبلهم التعليمي. قد يفتقد البعض إلى فهم واضح للفرص المتاحة والتحديات المرتبطة بالتعليم المهني والتقني.

يواجه التعليم في فلسطين العديد من التحديات وأهمها عدم استيعاب سوق العمل للأعداد المتزايدة من الخريجين بسبب عدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل، لذلك بدأت الرغبة تتزايد على تعزيز التعليم المهني و التقني لدوره في توفير فرص عمل مستقبلية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ورغم هذه الأهمية إلا أن إحصائيات التعليم الفلسطيني تشير إلى ضعف في نسب إقبال الطلاب الفلسطينيين على هذا النوع من التعليم، وذلك لأسباب معينة كنظرة المجتمع والأهل، ولعدم وجود تخصصات تلبي سوق العمل الفلسطيني، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور مؤسسات التعليم المهني والتقني في الضفة

الغربية الفلسطينية في زيادة توجه الطلاب نحو التعليم التقني والمهني، وذلك في ضوء عدة متغيرات مرتبطة من شانها زيادة عدد توجه الطلاب نحو التعليم التقني، ويأتي من تلك المتغيرات دعم وزارة التربية والتعليك الفلسطينية لمؤسسات التعليم المهني، وتلعب وزارة التربية والتعليم دورًا حيويًا في تعزيز الوعي بأهمية التعليم المهني والتقني وتحسين جودة هذا النوع من التعليم. يمكن أن تسهم الوزارة في زيادة إقبال الطلاب على هذا النوع من التعليم من خلال:

تطوير برامج متميزة :من خلال تصميم برامج مهنية وتقنية متميزة ومواكبة لاحتياجات سوق العمل، يمكن للوزارة تحفيز الطلاب على اتخاذ هذا الطريق التعليمي.

التوعية والتوجيه الوظيفي: يمكن للوزارة تعزيز التوجيه الوظيفي والتوعية بأهمية التعليم المهني والتقني من خلال ورش عمل وندوات توعية تستهدف الطلاب وأولياء الأمور.

الشراكات مع صناعة العمل :تعزز الشراكات المشتركة بين وزارة التربية والتعليم وشركات القطاع الخاص من توفير فرص تدريبية وتعليمية عملية للطلاب، مما يعزز إقبالهم على التعليم المهني والتقني.

توعية المجتمع والأهل والطالب بأهمية التعليم التقني، بالإضافة إلى نوعية التخصصات والبرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم المهني، ومتابعة وتقييم مخرجات التعليم التقني من قبل الجهات المعنية.

إن دراسة العوامل التي تؤثر في إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني ودور وزارة التربية والتعليم في تعزيز هذا الإقبال تعد أمرا ذا أهمية كبيرة لتطوير النظام التعليمي وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على تحسين جودة التعليم المهني والتقني وتوجيه الطلاب نحو هذا المجال، يمكن تحقيق تأثير إيجابي على سوق العمل وتطوير مهارات الشباب وزيادة فرصهم المهنية المستقبلية.

بالتالي فإنه يُؤمل أن تكون نتائج هذه الدراسة مثرية للأدب النظري، وأن يستفيد منها صانعو القرار في قطاع التعليم وبخاصة التعليم التقني.

١,٣ مشكلة الدراسة

يواجه التعليم الفلسطيني مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعيق تحقيق أهدافه، ومن أهمها عدم كفاية المخصصات المالية المعتمدة للتعليم والتي تعكس الأزمات المالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية والتي هي بالأساس نتيجة للاحتلال والحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على العملية التعليمية، تلك الأزمة إنما هي سبب مباشر لعدم قدرة الوزارة من توفير الخدمة التعليمية في كافة التجمعات السكانية، وعلى الترميم المستمر للمباني المدرسية، وإعادة تأهيلها. وإعادة بناء ما يدمره الاحتلال، والتعامل مع ظروف الطوارئ وتأثيرها المباشر وغير المباشر على مسيرة العملية التعليمية مما تسبب نظرا في الاكتظاظ الشديد داخل الغرف الصفية نقص المرافق التعليمية المناسبة في المدارس. كما ويعاني التعليم الفلسطيني من مشاكل تطويرية تتعلق بنظام الإشراف التربوي والتقييم النوعي للتعليم وتطوير محتوى التدريب وأساليبه واستراتيجياته، وتحديثها، وأثر برامج التدريب على أداء المعلمين داخل الغرفة الصفية، وأثر ذلك على تحصيل الطلبة باعتباره مؤشرا على نوعية التعليم بالإضافة إلى تطوير خطة متكاملة لتقييم المناهج المدرسية، ودراسة أثرها على الطلبة، وقياس مدى تناسبها مع المراحل التعليمية كذلك ويواجه التعليم في فلسطين تحديات مرتبطة بالنشاطات الطلابية، وتحديات أخرى في مجال التحول نحو اللامركزية.

يشار إلى التعليم المهني والتقني بالتعليم الصناعي أو الزراعي أو الفندقي أو الاقتصاد المنزلي، أما التعليم الأكاديمي فهو التعليم بفروعه العلمي والأدبي (العلوم الإنسانية) وريادة الأعمال والشرعي والتكنولوجي، ولقد بلغ عام ٢٠٢٠م عدد طلبة الثاني عشر الأكاديمي بكافة فروعه ٦٨٦٥٠ طالب وطالبة ويشكل ما نسبته ٩٧٪، أما التعليم المهني والتقني لم يتجاوز ٣٪ من عدد طلبة الصف الثاني عشر (المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، ٢٠٢٠).

كذلك تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم على ضعف إقبال الطلبة على التعليم المهني، حيث بلغت نسبة الطلبة في المدارس المهنية بكافة مراحلها لمجموع الطلبة في المدارس الحكومية ٠,٣٪ وذلك عام ٢٠١٩ (المؤشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم العالي،٢٠١٩).

كما وتشير الإحصائيات أن أكبر عدد من طلبة الصف الثاني عشر توجهوا إلى الفرع الأدبي وعددهم ٤٣,٥٣٠ من أصل ٧٠,٧٤٧ طالباً وطالبة، وسجل الفرع الزراعي أقل عدد طالبات حيث بلغ عددهن ١٦ طالبة فقط، ولم يسجل أي طالب في فرع الاقتصاد المنزلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك فان أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشير إلى ضعف في نسبة الملتحقين في التخصصات المهنية (الصناعي والزراعي والفندقي والاقتصاد المنزلي) في المرحلة الثانوية مقارنة بمثيلاتها في التعليم غير المهني، حيث بلغ في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ متوسط نسبة الملتحقين في فرع العلوم الإنسانية ٦٤٪، وفي الفرع العلمي ٢٦٪، أما في الفرع التجاري ٤,٥٪، والصناعي ١,٧٪، والزراعي ٠,٢٪، والفندقي ٠,١٪، وأخيراً الاقتصاد المنزلي ٠,٢٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٠). يتضح من البيانات المتوفرة أعلاه أن نسبة التحاق الطلبة بالفروع المهنية والتقنية محدود جدا وهذا بكل تأكيد يؤدي إلى تكدس الطلبة الخريجين من التعليم الأكاديمي وبالتالي يحد من فرص العمل المتاحة أمامهم ويزيد من نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني.

وفي ظل وجود الاحتلال والحصار المطبق على فلسطين، فإن مسألة التعليم والتدريب المهني ورفع مستواه له أهمية كبيرة، علماً بأن الاحتلال هدفه تدمير ما تبقى من القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وتعميق إلحاق الاقتصاد الفلسطيني به وتحويله إلى سوق استهلاكية للسلع الأجنبية، وذلك لتضييق الخناق لأية محاولة لتأسيس اقتصاد فلسطيني مستقل.

إن حالة الضياع التي يعاني منها الطلبة في ملامح مستقبلهم، جاءت نتيجة افتقارهم وأهاليهم للعديد من المهارات والمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الملائمة التي تتعلق بمسار حياتهم المهنية، وعدم توفر الدعم والمشورة لهم، وقلة اطلاعهم على احتياجات سوق العمل وعلى آفاق التطور الوظيفي، وعدم عرضهم على بيئة العمل ومجالاتها المختلفة، وربما قصوراً بمؤسسات التعليم المهني التي أدت إلى عدم ترويج التعليم المهني عند الأجيال، وهذا كله أدى إلى قلة توجه الطلبة لذلك النوع من التعليم، فهم لا يملكون المعرفة الكافية التي تمكنهم من التخطيط خاصةً عند انتهائهم من مرحلة التعليم الأساسي وانتقالهم إلى المرحلة الثانوية، ومن بعدها إلى الحياة الجامعية، فهم أمام خيارين، أما أن يستجيبوا لرغبات أسرهم، أو يتبعوا أقرانهم بشكل عشوائي دون النظر إلى مهاراتهم، ميولهم، أو احتياجات سوق العمل، كما وتؤكد العديد من الدراسات على عجز المراهق على اتخاذ القرار السليم بسبب ضعف نضجه المهني وعدم إدراكهم لحقيقة ميولهم المهنية وقدراتهم واستعداداتهم لهذه الاختيارات, مما دفعهم في الغالب إلى تكوين صورة مثالية عن أنفسهم لا تتطابق مع واقعهم, فاختاروا ما يتمنون بلوغه لا ما يمكنهم تحقيقه (الحاج احمد ، ٢٠١٧).

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة، والتي تكمن في ضعف نسبة الإقبال لدى الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني، وذلك لأسباب عديدة منها لقلة المعرفة بميزات هذا النوع من التعليم ومدى حاجة سوق العمل الفلسطيني إليه، لدى الطلبة وذويهم، وغيرها من المتغيرات المتعلقة بعدد من الأسئلة، والتي سيتم الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة.

١,٤ أسئلة الدراسة

بناءً على ما سبق طرحه في مشكلة الدراسة، وبالنظر للواقع العملي والميداني تم تحديد مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:

١. ما أثر العوامل المؤثرة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في إقليم الضفة الغربية الفلسطينية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١,١. ما أثر الدعم المادي والفني على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

١,٢. ما أثر التسهيلات المقدمة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

١,٣. ما أثر نظرة المجتمع على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

١,٤. ما أثر التخصصات المطروحة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

١,٥. ما أثر المتابعة والتقييم على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

٢. ما أثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين العوامل المؤثرة وعلى مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

٢,١. ما أثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين الدعم المادي والفني ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

٢,٢. ما أثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين التسهيلات المقدمة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

٢,٣. ما أثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين نظرة المجتمع ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

٢,٤. ما أثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين التخصصات المطروحة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

٢,٥. ما أثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين المتابعة والتقييم ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين؟

١,٥ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تحليل أثر دور وزارة التربية والتعليم كمتغير اعتدالي على العلاقة بين بعض العوامل ومستوى إقبال الطلبة نحو التعليم المهني والتقني، وبشكل أكثر تفصيلًا يمكن لنا إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١. تحليل أثر العلاقة للعوامل المؤثرة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في إقليم الضفة الغربية الفلسطينية. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١,١. قياس أثر الدعم المادي والفني على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

١,٢. قياس أثر التسهيلات المقدمة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

١,٣. قياس أثر نظرة المجتمع على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

١,٤. قياس أثر التخصصات المطروحة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

١,٥. قياس أثر المتابعة والتقييم على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

٢. تحليل أثر وزارة التربية والتعليم على العلاقة بين العوامل المؤثرة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

٢,١. تحديد أثر وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين الدعم المادي والفني ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

٢,٢. دراسة أثر وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين التسهيلات المقدمة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

٢,٣. تقييم أثر وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين نظرة المجتمع ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

٢,٤. قياس أثر وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين التخصصات المطروحة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

٢,٥. تحليل أثر وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين المتابعة والتقييم ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١,٦ أهمية الدراسة

إن الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري المدرب والمؤهل أوجب على مؤسسات التعليم المهني والتقني إعادة النظر في تطوير وتحسين مستوى هذا النوع من التعليم، حيث تظهر أهمية الدراسة في أنها تبحث موضوع العوامل المؤثرة في رفع مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني ودور وزارة التربية والتعليم في إقليم الضفة الغربية –فلسطين، والتي تعتبر من القضايا فهي التي تثير الاهتمام والبحث والتقصي كونها ترتبط بالعديد من الضوابط الاجتماعية والتربوية ولتطبيقية والمنهجية التي لا بد من تناولها، كما تبرز أهمية الدراسة في القيمة المضافة وذلك كما يلي:

١,٦,١ أولا: الأهمية النظرية

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في تفصيل وتأصيل موضوع العوامل المؤثرة في رفع مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني ودور وزارة التربية والتعليم في إقليم الضفة الغربية –فلسطين. حيث تتناول هذه الدراسة بتفصل واضح عدة عناصر حيوية تتعلق بموضوعها وهي أثر الدعم المادي والتسهيلات التي تقدمهم وزارة التربية والتعليم في إقليم الضفة الغربية الفلسطينية في رفع مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني؛ كذلك العلاقة بين نظرة المجتمع للتعليم المهني والتقني ومستوى إقبال الطلبة في الضفة الغربية في فلسطين؛ بالإضافة إلى العلاقة بين التخصصات و البرامج المطروحة والمتابعة والتقييم الشامل لمخرجات التعليم المهني من جهة، ومستوى إقبال الطلبة على التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين من جهة أخرى.

كما تتجلى الأهمية النظرية للبحث من خلال حرص الباحث أن يتم إعداده ليكون مرجعا للدراسات اللاحقة في هذا المجال لأنه يتناول قضايا معاصرة وتساؤلات جديرة بالاهتمام، واعتباره توجهًا مستقبليًا

للباحثين في المستقبل. كذلك ما يزيد الأهمية النظرية لهذه الدراسة أنها تكون جامعة لكافة الجوانب التي بحثت فيها الدراسات السابقة، لذا يمكن اعتبارها دراسة شاملة ومعمقة، ولبنة إضافية في صرح الأبحاث والدراسات الدولية والعربية ذات العلاقة.

١,٦,٢ ثانيا: الأهمية التطبيقية

تظهر الأهمية التطبيقية في هذه الدراسة من خلال ارتباطها بالمراحل التعليمية الفاصلة في السلم التعليمي إما للحياة العملية أو لاستكمال مشوار التعليم، وبالتالي يتحدد مستقبلهم بناءً على اتخاذ قرار في هذه المرحلة. كذلك فهي قد تشجع طلبة المدارس للتوجه إلى الفرع المهني بطريقة او بأخرى، وتقترح توصيات قد تساعد الإدارة العامة للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم العالي لإيجاد نظام كفؤ ومرن وفعال مرتبط بسوق العمل الموجود في فلسطين؛ كما أنها قد تدعم خريجي المدارس المهنية بإعطائهم فرصة دخول سوق العمل الفعلي، وجني ثمار جهودهم بأسرع وقت وأقل جهد وتكلفة ممكنة؛ وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في التعليم المهني وتطوير العوامل التي يمكن أن تساعد على إعداد كادر بشري مؤهل وفعال لسوق العمل، ولتركيز على تدريب العنصر البشري لأنه الجزء الأهم في أي منظومة، لارتباط نجاح المنظومة في كفاءة وفعالية مواردها البشرية، وما يترتب عليها من تحقيق الأهداف المنشودة، بأقل جهد وتكاليف. كما أن الأهمية التطبيقية للبحث تبرز من خلال نتائج الدراسة، والتي يمكن توظيفها لحل مشكلة موضوع البحث مما قد يساعد في زيادة التوجه نحو التعليم المهني الذي يعمل على إعداد عنصر بشري مؤهل لسوق العمل مباشرة بعد الثانوية، ومما يعود بالفائدة والتقدم لجيل ومجتمع بأكمله، وبالذات مجتمع الضفة الغربية الفلسطينية. وتساهم هذه الدراسة في فعالية دراسة موضوعها، وذلك بوضعه في إطار منهجي محدد، يساعد على تنظيم المعلومات وتقييمها وإنجازها، وتجنب الخطوات المبعثرة، كما أنها تزود الباحثة وتمكنها من القراءة

التحليلية الناقدة للآراء والنظريات وتقييم نتائجها وبيان أهميتها بالنسبة للدراسة، مما تمكن الباحثة من دراسة الموضوع بشمولية، وإنجاز دراسة أوفى وأدق من خلال جمع معلومات كافية وعميقة حول موضوع الدراسة.

١,٧ حدود الدراسة

تحددت هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢.
- الحدود المكانية: تحددت هذه الدراسة مكانياً في ثلاثة فئات:

الأولى: الإدارة العامة للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم في الضفة الغربية في فلسطين

الثانية: المدارس المهنية في الضفة الغربية في فلسطين.

الثالثة: النقابات المهنية والصناعية المعتمدين في الضفة الغربية الفلسطينية.

- الحدود الموضوعية: يقتصر النطاق الموضوعي لهذه الدراسة على دراسة واقع التعليم المهني في الضفة الغربية من فلسطين، ومن ثم توضيح ما هو التعليم المهني وأنواعه ومدى حاجة المجتمع وسوق العمل الفلسطيني إليه.

١,٨ المصطلحات الإجرائية

١- التعليم المهني والتقني: هو التعليم الذي يعمل على تأهيل المتدربين لوظائف أو مهن بمختلف المستويات من التجارة إلى الحرفية أو وظيفة في الهندسة، المحاسبة، وفنون العلاج، وقد يتم تصنيف التعليم المهني بجملة من الخبرات التطبيقية. ويمكن أن يتسع ذلك ليكون أوسع من المعرفة الإجرائية والخبرات التطبيقية ليشملها مجالاً علمياً أكثر اتساعاً، والذي قد يقوم بالتركيز على الجانب النظري والمعرفة النظرية

المجردة، والذي يعتبر من سمات التعليم العالي، بالتوازي مع التركيز على الخبرات والمعارف التطبيقية، وقد يكون التعليم المهني في مرحلة الثانوية، ومرحلة ما بعد الثانوية، ومراحل أخرى من التعليم ويمكن أن يتفاعل مع نظام فترة التدريب المهني (التلمذة المهنية في الورشات والمعامل) (الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ٢٠١٧). كذلك فالتعليم التقني هو التعليم المصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين في الإدارة الوسطى في مؤسسات تعليمية بين سنتين وثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية، ودون مستوى الدراسة الجامعية (محمد، ٢٠١٥). أيضا فقد عرفه (الجاردي، ٢٠١٩) على أنه أحد مسارات التعليم المتاحة بعد مرحلة إنهاء التعليم الأساسي، ويتراوح مدة الدراسة فيه ما بين ٢-٣ سنوات، ويستهدف إعداد العمالة وفقاً لاحتياجات سوق العمل الوطني والإقليمي في التصنيف العربي المعياري للمهن وتمكين الملتحقين فيه من مواصلة التعليم المهني والتقني في الجامعات في مجال التخصص المهني.

وفي ضوء ذلك فانه يمكن للباحثة وضع التعريف الإجرائي التالي للتعليم المهني والتقني: بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يحتوي على القدرات الفنية والمهارات وبعض التوجيهات السلوكية التي يقدمها معلمو التعليم المهني والتقني للطلبة بهدف إحداث تطوير مرغوب به في المهن المختلفة، والتي من شأنها إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة لمواكبة التطورات التكنولوجية.

٢-التدريب المهني :هو "النشاط المتسم بالصبغة العملية باكتساب المتدرب مهارات محددة في عملية من عمليات الإنتاج أو التشغيل أو الصيانة أو الإدارة، وقد يخضع لمستوى تعليم معين أو لفئة عمرية محددة، أو لقدرة زمنية معينة" (فلاتة، ١٩٩٤: ٢٤).

٣- التعليم التقني :"هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات اليدوية، والمقدرة التقنية التي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية لغرض إعداد قوى عاملة متخصصة تقع عليها مسؤولية

التشغيل والإنتاج وتكون حلقة وصل بين المخططين والاختصاصين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال الماهرين من جهة أخرى ولها القدرة على توجيه الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة" (فلاتة، ١٩٩٤: ٢٤).

٤–سوق العمل: سوق العمل من المفاهيم التي لها علاقة باقتصادات العمل، وهو مجال عرض العمل وطلبه، وسوق العمل إجمالا ما هو إلا طريقة أو كيفية يتم فيها التقاء قوى العرض والطلب، وليس بضرورة أن يكون السوق مكان أو زمان معين بل متى حدث التفاعل بين جانبي عرض العمل والطلب على العمل فثم السوق. أي أن قوى العرض والطلب تلتقي في سوق افتراضية، ويطلق سوق العمل أيضا على مجموعة الوكالات التي تكون حلقة الوصل بين من يعرضون وظائف معينة وبين طالبي هذه الوظائف تمهيدا للتعاقد معهم (مقداد وأبو حصيرة، ٢٠١٦). كما ويعبر سوق العمل عن: "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، وتمتاز سوق العمل بعدة خصائص، وهي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر(الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة" (الحاج، ٢٠٠٣). وعرفته منظمة العمل الدولية على أنه:" الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين. وسوق العمل هو تحديدا الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، أو كما يقال، هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة" (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩).

كذلك يشمل مفهوم سوق العمل المكان –مجازاً–الذي يجمع بين أصحاب المشروعات أو الأعمال والأشخاص الذين يبحثون عن فرصة عمل; إذ أن أصحاب المشروعات بدورهم يوفرون فرصة العمل، ومن

ناحية أخرى يتقدم إليهم الباحثون عن عمل، أي أن سوق العمل يتكون من عنصرين هما العامل والعمل. (قيس،٢٠١٩).

وبناء عليه وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحثة أن تضع التعريف الإجرائي لسوق العمل على انه المكان الذي يحصل العاملين فيه على عمل يناسب مؤهلاتهم وقدراتهم ومهاراتهم، مقابل أجور مناسبة متفق عليها مع صاحب العمل.

٥- الدعم المادي والفني والتقني: يتعلق هذا الدعم بالتمويل والاحتياجات المالية لإنشاء المباني وتجهيزها وتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة، توفير لكادر التعليمي المؤهل تقنيا، (الأيوبي، ٢٠٠٨).

ويمكن للباحثة أن تعرفه إجرائياً، بأنه: "جميع الاحتياجات المادية والتقنية والمالية من معدات، وأجهزة، ومبان، ومرافق، وهيئة تعليمية، وتمويل مالي التي يحتاجها التعليم المهني والتقني لجذب الطلبة إليه"

٦- تسهيلات للطلبة: لا بد من توفير التسهيلات الملائمة التي تمكن الأفراد الراشدين عادة من مواصلة تقدمهم الأكاديمي وتطورهم المهني، وتعتبر عملية الإرشاد المهني أحد التسهيلات التي تقدمها مؤسسات التعليم المهني، ولا تتوقف هذه العملية عند اختيار الطالب أو الطالبة للمهنة والالتحاق بأحد برامج التعليم والتدريب المهني، ولكنها تأخذ بعد آخر يعمل على تثبيت هذا الاختيار، وبناء شخصية الطالب والطالبة المهنية وتعريفهم بآفاق المهنة التي اختاروها، وذلك في بداية التحاقهم، كما يواكب تطورهم ويساندهم في مراحل التعلم في المؤسسة وفي سوق العمل، ويعد الطلبة قبيل تخرجهم لسوق العمل (مهنتي أونلاين، ٢٠٢١).

وتعرف الطالبة التسهيلات المقدمة إجرائياً بأنه: جميع ما يمكن أن يُقدم لطلبة التعليم المهني والتقني من حوافز وإرشاد، ووضوح الإجراءات وسهولتها، وجودة الخدمات، وتوفير بيئة ملائمة لجميع الفئات وغيرها والتي يمكن أن تمثل عاملاً لزيادة إقبال الطلبة على التعليم المهني والتقني".

٧- نظرة المجتمع: "النظرة المجتمعية السلبية نحو التعليم والتدريب المهني قد تسهم في فرض مدخلات ذات كفاية متدنية". الطويسي (٢٠١٣).

ومنها اعتقاد أولياء الأمور أن التعليم المهني لا قيمة له، وأن الطالب الذي يلتحق به هو طالب مستواه الدراسي متدني، وأنه لم يتمكن من الحصول على درجات فلم يجد أمامه سوى هذا التعليم المهني، فهي نظرة دونية، مختلفة عن النظرة للتعليم الجامعي والأكاديمي" (الشامي، ٢٠١٩).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: النظرة الدونية التي يرها الطلبة وأولياء الأمور في التعليم المهني والتقني نتيجة معتقدات خاطئة أهمها أن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني هو لذوي المعدلات المتدنية، وأن لا مستقبل لخريجي التعليم المهني والتقني".

٨- التخصصات الملائمة: توفر التخصصات والمناهج المطروحة في التعليم المهني الطاقة البشرية المؤهلة المنتجة والفاعلة في برامج التنمية الشاملة، وعليه فيجب بناؤها على أسس سليمة ومدروسة. لذلك استهدفت الدول المتقدمة في توجهاتها الجديدة إجراء تغييرات جذرية في نظم التعليم وأنماطه وبرامجه وتقليص الفجوة بين التعليم المهني والتعليم العام وبين سوق العمل ومتطلباته المتغيرة من المهن والمهارات (النملة، ٢٠١٧).

تعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: "توفر جميع التخصصات والمناهج في مؤسسات التعليم المهني والتقني والتي يتم مراجعة وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، ومواكبتها للتطور التكنولوجي الهائل بشكل دوري، والذي من شأنه أن يدفع الطلبة للإقبال على التعليم المهني والتقني"

٩- المتابعة والتقييم: المتابعة هي عملية منظمة ومستمرة بناءً على خطة موضوعة موضح بها الأهداف المراد تحقيقها مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من أن التنفيذ يتم في الإطار الصحيح، أما التقييم فهو عملية مرحلية ومنظمة تتم على مدار مراحل المشروع كلها من خلال جمع وتحليل المعلومات

لتحديد مدى تحقيق المشروع لأهدافه من خلال الأنشطة الموضوعة وقياس نتائج وأثر المشروع على المجتمع (ECSS، ٢٠١٣).

وتعرف الباحثة المتابعة إجرائياً بأنها وضع خطة لسير العمل في مؤسسات التعليم المهني والتقني وفق الأهداف الموضوعة المراد تحقيقها، وفق جدول زمني معين، ويتم متابعة تنفيذها في الإطار الصحيح بشكل دوري.

أما التقييم: فهو عملية دورية يتم من خلالها التعرف على مستوى التعليم المهني والتقني وفق معايير محددة ودقيقة لضمان استمرار العمل بشكل فاعل.

١٠- وزارة التربية والتعليم: هو الدور الحكومي الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم من خلال الإدارة العامة للتعليم التقني من خلال سعيها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني من خلال توفير التعليم والتدريب التقني بحيث يكون متاحا لجميع الأفراد بما يؤدي إلى تقليل البطالة. ومن خلال رسالتها التي تتمثل تنمية الموارد البشرية الوطنية، من خلال عمليات التعليم والتدريب التقني لتلبية احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة، وتتطلع الإدارة العامة للتعليم التقني من خلال رؤيتها إلى الوصول إلى نظام تعليم تقني يمتاز بالكفاءة العالية، والفاعلية والارتباط بحاجات سوق العمل، والمرونة والاستدامة.

١,٩ خلاصة الفصل الأول

تم في هذا الفصل استعراض الأجزاء التقديمية للخطة التي سوف يتم اتباعها في خلال مراحل إجراء الدراسة، حيث بدء الفصل بتمهيد عام للدراسة يوضح الأرضية التي سوف تقوم عليها بصورة عامة، ثم خلفية الدراسة، كذلك تسليط الضوء على مشكلة الدراسة وأسئلتها، وعرض هذا الفصل أهداف الدراسة

وأهميتها العلمية والعملية، بالإضافة إلى حدود الدراسة، هذا وقد اختتم الفصل بمصطلحات الدراسة الاصطلاحية والإجرائية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA